

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 2/40  
المؤرخ في : 2016/1/28  
ملف تجاري  
عدد : 2013/2/3/1715

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

نسخة خاصة بالملف لايسمح  
بتسليمها للغير

ورثة حسني الصديق  
ضد  
مخبزة وحلويات المرابط

بتاريخ : 2016/1/28

إن الغرفة التجارية القسم الثاني بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار

الآتي نصه :

بين : ورثة حسني الحاج الصديق وهم مليكة\_رشيدة\_ عبد الكريم\_مصطفى\_خديجة  
كريمة\_فاطمة\_لقبهم حسني .

عنوانهم : شارع الحوز رقم 11 السويسي الرباط .

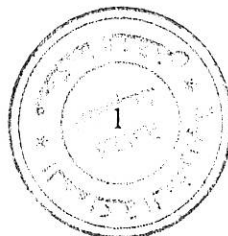
ينوب عنه الاستاذ الحنفي ارسموك المحامي بهيئة الرباط والمقبول للترافع أمام  
محكمة النقض .

الطالبون

وبين : مخبزة و حلويات المرابط في شخص ممثلها القانوني الكائنة شارع الحوز رقم

11 السويسي الرباط .

المطلوبة

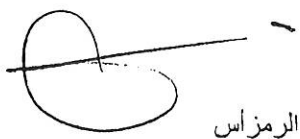


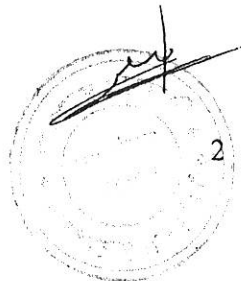
بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 20\_11\_2013 من طرف الطالبين المذكورين  
اعلاه بواسطة نائبهم الأستاذ الحنفي أرسموك الرامي إلى نقض القرار رقم 2630 الصادر بتاريخ  
9\_5\_2013 عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء في الملف عدد : 2531\_2012\_15 .  
و بناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في : 28 شتنبر 1974 .  
و بناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في : 7\_1\_2016 .  
و بناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ : 28/1/2016 .  
و بناء على المناداة على الطرفين و من ينوب عنهما وعدم حضورهم .  
و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد عمر المنصور والاستماع إلى  
ملاحظات المحامي العام السيد أحمد بلقسيوية .

### و بعد المداولة طبقاً للقانون :

حيث يؤخذ من وثائق الملف والقرار المطعون فيه ادعاء ورثة حسني الحاج الصديق أن  
مورثهم أكرى لمخبزة و حلويات المرابط محلا تجاريا بسومة 9500 درهم ؛ و أنها منذ شهر مارس  
2008 لم تؤد ما بذمتها فوجهوا لها إنذارا توصلت به بتاريخ 11\_11\_2010 لم تستجب لفجواه؛  
و التمسوا الحكم عليها بأداء واجبات الكراء مع النظافة و بفسخ عقد الكراء و إفراغها من المحل ؛  
و بعد جواب المدعى عليها أصدرت المحكمة التجارية حكما بالأداء و الإفراغ ؛ ألغته محكمة  
الاستئناف وقضت بعدم قبول الطلب بعله ( أن المكترية هي شركة مخبزة و حلويات المرابط ذات  
مسؤولية محدودة و بالتالي فإن الدعوى التي قدمت ضد مخبزة و حلويات المرابط و هو مجرد تسميو  
للشركة حسبما هو ثابت من نسخة التقييدات المضمنة بالسجل التجاري عدد 56575 و ليس بصفتها  
شركة ذات مسؤولية محدودة في شخص ممثلها القانوني تكون مقدمة ضد غير ذي صفة ) بمقتضى  
القرار المطلوب نقضه .

حيث يعيب الطاعنون القرار بعدم الارتكاز على أساس و انعدام التعليل بدعوى أن الثابت  
من أوراق الملف أن الدعوى قدمت في مواجهة مخبزة و حلويات المرابط في شخص ممثلها القانوني  
السيد الطيب المرابط و أن هذا التحديد يفيد أن الدعوى وجهت ضد هذه الأخيرة باعتبارها شخصا  
معنويا و أن الشخص المعنوي يتقاضى بواسطة ممثله القانوني وفق القانون أو النظام الأساسي ؛ و أن  
رفع الدعوى على حالتها يعتبر كافيا لإثبات صفتها في الدعوى ؛ و أن عدم ذكر شركة في المقال  
لا يترتب عنها أي أثر قانوني ؛ و لا ينزع عنها صفتها في الدعوى باعتبارها المكترية و أنها لم  
يلحقها أي ضرر و أن المقرر قانونا لا بطلان بدون ضرر طبقا للفصل 49 ق م م و أن العمل على  
مستوى المحاكم أو محكمة النقض استقر على اعتبار أن البيانات المنصوص عليها في الفصل 142 ق  
م م القصد منها ضمان التعريف بأطراف الدعوى و تمكينهم من إبداء دفاعهم و لم ينص المشرع على  
أي جزاء بشأن الإخلال بها مما يكون معه القرار المطعون فيه غير مصادف للصواب و يتعين

  
الرمزاس



نقضه .  
رقم الملف 2013/2/3/1715  
رقم القرار 2/40

حقاً إنه لما كانت الغاية من البيانات المنصوص عليها في الفصل 32 ق م م ضمان التعريف بأطراف الدعوى لاستدعائهم وتمكينهم من إبداء وجوه دفاعهم ؛ و أن الثابت من وثائق الملف كما هي معروضة على قضاة الموضوع فإن الدعوى وجهت ضد مخبزة و حلويات المرابط في شخص ممثلها القانوني هكذا أي أنها وجهت ضد الشخص المعنوي و ليس ضد الشخص الذاتي الطيب المرابط و أن عدم ذكر كلمة شركة و نوعها لا أثر له على صحة الدعوى ما دام أنها توصلت بالمقال و أجابت و أبدت دفعوها و بالتالي فالغاية من ذكر البيانات في المقال قد حصلت هذا بالإضافة إلى أن الاستئناف قدم من طرف مخبزة و حلويات المرابط في شخص ممثلها ذلك دون ذكر أنها شركة و ذكر نوعها و قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً . فجاء قرارها فاسد التعليل الموازي لانعدامه عرضة للنقض .

و حيث أن حسن سير العدالة و مصلحة الطرفين يقتضي إحالة الملف على نفس المحكمة  
مصدرة القرار ./.

## لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه و بإحالة القضية و الأطراف على نفس المحكمة مصدرته لتبت فيه من جديد بهيئة أخرى طبقاً للقانون و بتحميل المطلوب في النقض الصائر .

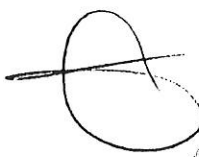
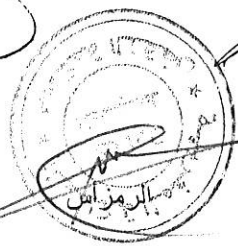
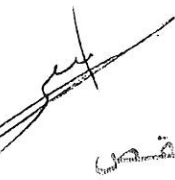

كما قررت أبحاث قرارها هذا بسجلات المحكمة المصدره له ؛ اثر الحكم المطعون فيه أو بطرته .

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات الاعتيادية بمحكمة النقض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيسة الغرفة السيـدة مليـدة بنديـة بان رئيسة والمستشارين : عمر المنصور مقـررا - لطيفة رضـا - خديجة الباربن - محمد الكراوي أعضاء و بمحضر المحامي العماد السيد محمد بلقاسم يويـة وبمساعدة كاتب الضبط السيد عبد الرحيم أيت علي .

كاتب الضبط

المستشار المقرر

رئيسة الغرفة

  
  
  
  
محكمة النقض  
العماد محمد بلقاسم يويـة  
المستشارين : عمر المنصور مقـررا - لطيفة رضـا - خديجة الباربن - محمد الكراوي  
رئيسة الجلسة السيـدة مليـدة بنديـة بان  
المحاضر : محمد الكراوي  
المحامي العماد السيد محمد بلقاسم يويـة  
بمساعدة كاتب الضبط السيد عبد الرحيم أيت علي .  
رقم الملف 2013/2/3/1715  
رقم القرار 2/40